

ورقة عمل

إصدار رقم ١٢، ١١ آب ٢٠٠٩



لجمهورية لبنان
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحوار اللبناني-الفالسطيني

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وحق العودة: رؤية لبنانية

إعداد: طوني فرنسيس*

تميل تقارير المنظمات الإنسانية الدولية في شكل دؤوب الى التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والدول العربية بوصفها قضية إنسانية فتحمّل السلطات، ومنها السلطة اللبنانية، مسؤولية اضطهاد هؤلاء اللاجئين وعدم إنصافهم، ومن ثم حرمانهم من أبسط حقوقهم. ولا تشير في المقابل الى حق هؤلاء الثابت في العودة الى وطنهم فلسطين، وإن هي فعلت، ففي إطار الحديث عن "فقدانهم الأمل" بهذه العودة.

وليس في تعاطي هذه المنظمات الدولية ما يفاجئ. فثقافة المجتمع الدولي التي جرت بلورتها في شأن اللاجئين الفلسطينيين على امتداد ٦٠ عاماً، وبعد قيام دولة إسرائيل مباشرة، قامت على استيطان عدم إمكانية عودتهم والدعوة الى توزيعهم وإعادة استيعابهم في البلدان التي حلوا فيها. وبدأ السعي في هذا الاتجاه مبكراً، وها هي صحيفة "النهار" تذكرنا في عددها الصادر يوم السبت ٨ آب ٢٠٠٩ باجتماع فندق صوفر الكبير قبل ٥٠ عاماً بالتمام والكمال في خبير مستعاد جاء فيه التالي: "يفتح في فندق صوفر الكبير اليوم مؤتمر خبراء يشترك فيه ممثلون عن جميع دول الجامعة العربية عدا تونس لدراسة تقرير المستر داغ هامرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، بعد أن أبدت معظم الحكومات العربية المضيفة للاجئين رأيها فيه. والمهمة الرسمية للمؤتمر الذي قصد منه أن يتألف من خبراء في قضية فلسطين هي إعداد توصيات موحدة حول التقرير لرفعها الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، المقرر عقده في الدار البيضاء في أول أيلول القادم (١٩٥٩) ليقرر هذا المؤتمر بدوره موقف الدول العربية عند مناقشة التقرير في دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي تفتتح في ١٥ أيلول."

أما بيت القصيد فهو في مضمون تقرير هامرشولد الذي كان نشر قبل شهرين وفيه يوصي صحّ السكرتير الجمعية العمومية "بأن تقرر استمرار مساعدة الأمم المتحدة للاجئين إلى إن يتم دمجهم في الحياة الاقتصادية للشرق الأوسط".

إنّ الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تُعبّر عن رأي لجنة الحوار اللبناني-الفالسطيني وتبقى على مسؤولية واضعها.

بالقضية، وتلك حصيلة تجربة الفلسطينيين في بلدان عربية أخرى لا زال عنصر المخابرات يتحكم بمخيماتها. وبديهي، في نتيجة تلك التجارب المؤلمة، أن تتعمق أزمة اللجوء، فإذا كان التحرير ملازماً للعودة، والعودة شرط اكتمال التحرير فإن تورط الثورة الفلسطينية في معارك داخل بلدان عربية أخرى وتهديد استقرارها وأنظمتها، ترافقاً مع وضع أنظمة عربية أخرى يدها على جزء من "قالب الحلوى" الفلسطيني، أدى موضوعياً إلى زيادة معاناة اللاجئين حيث يقيمون، وإلى نزع قضيتهم من جدول الأولويات. وهو ما عزز منطق المنظمات "الإنسانية" الدولية التي جعلت مهمتها تحسين حياة هؤلاء في مواجهة سلطات البلدان التي يقيمون فيها وفي مقدمها السلطات اللبنانية.

نقرأ في تقرير "منظمة العفو الدولية" (٢٠٠٧) نموذجاً حديثاً عن كيفية رؤية المنظمات الدولية لأوضاع اللاجئين بعد ٦٠ سنة على تهجيرهم ونضالهم من أجل العودة. يقول التقرير: "يقيم حالياً قرابة ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان يشكلون ما نسبته ١٠ في المئة من سكان الدولة، بينما هناك أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا في لبنان، إلا أن العدد الحقيقي ربما يبلغ حوالي ٣٠٠ ألف (...). وهم يشكلون إحدى مجموعات اللاجئين الأقدم في العالم ويظلون في حالة من النسيان. وليس لديهم فعلياً أي أمل في المستقبل المنظور في أن يسمح لهم بالعودة إلى الأراضي والمنازل التي تركوها عندما فروا إلى لبنان من ما يشكل الآن إسرائيل والأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل، برغم أنهم يتمتعون بحق راسخ في العودة بموجب القانون الدولي. كذلك يظلون خاضعين لقيود مختلفة في الدولة المضيفة، لبنان، التي تضعهم في وضع يشبه وضع مواطنين من الدرجة الثانية وتحرمهم من التمتع بالمجموعة الكاملة من حقوق الإنسان، برغم أن أغليبيتهم ولدت في لبنان وترعرعت فيه (...). وتبين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفظيعة التي يعاني منها هؤلاء اللاجئون بشكل صارخ تقاعس الحكومات المتعاقبة في إسرائيل ولبنان وغيرها من دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع عن احترام حقوق هؤلاء وحمايتهم أو إيجاد حل دائم وعادل لمحتهم على مدى فترة تقارب ستة عقود...."

ومع أن هامرشولد قال في تقريره إنه لا يقترح حلاً لمشكلة اللاجئين، فإن توصيته للجمعية العمومية للأمم المتحدة بدمج اللاجئين أنارت اعتراض البلدان المضيفة وهي لبنان والأردن والعراق والجمهورية العربية المتحدة- في حينه (مصر وسورية)-، وفسرهما هذه البلدان بأنها محاولة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي نقض حقهم في العودة إلى فلسطين، وهو حق ترى الدول العربية أن الأمم المتحدة لا تزال مقيدة به بقرارات اتخذتها عام ١٩٤٧ و عام ١٩٤٩.

لم يتغير الموقف الدولي كثيراً خلال نصف القرن الماضي في خصوص حق اللاجئين في العودة، فيما زاد عدد هؤلاء مئات ألوف جديدة في أعقاب حرب ١٩٦٧، وامتداد الاحتلال الإسرائيلي إلى قطاع غزة وأراضي الضفة الغربية والجولان، ولم تُفلح منظمة التحرير الفلسطينية التي قامت بقرار رسمي عربي - فلسطيني لتضم لاحقاً منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني التي نشأت ابتداء من عام ١٩٦٥، في بلورة سياسة وطنية جديدة قوامها استعادة الأرض وإعادة سكانها إليها. بل على العكس من ذلك، أضيفت سنوات من الجهود والتضحيات في خضم أخطاء سياسية مرتكبة، لا يتحمل مسؤوليتها قادة منظمة التحرير وحدهم، بما جعل ليس فقط حق العودة يتعد كعنوان إلى آخر جدول الأولويات، بل جعل قضية الاستقلال الوطني نفسها في مهب الريح.

وكما في مسرحية مأساوية، إنخرط الثوار الفلسطينيون الجدد في معركة دامية مع السلطة الأردنية رافعين في عمان شعارات من نوع كل السلطة للشعب... أو للمقاومة. وكانت النتيجة طردهم إلى سورية التي ستستضيفهم "ترازتيماً" قبل نقلهم إلى لبنان ليكرروا اللعبة نفسها تحت الشعار الشهير "طريق القدس تمر من جونه"، ولتنتهي تلك المرحلة باحتياح واحتلال إسرائيليين للبنان سيستمران إلى نهاية القرن العشرين، أكثر من نصف قرن على قيام إسرائيل وحصول النكبة الأولى!

المأساة في عبوة سنوات الثورة الفلسطينية على تخوم فلسطين المحتلة، أنه حيثما حلّ "القرار الفلسطيني المستقل" حصلت الكوارث للشعب الفلسطيني وهذه خلاصة تجربتي الأردن ولبنان. وحيث صودر ذلك القرار حلت سياسة الإجتار

في هذا النص، الذي يعتبر بمثابة مقدمة لما يلي، مقارنة لأوضاع اللاجئين في لبنان، من دون تركيز يذكر، إلا في إطار الاستذكار، على مسؤولية إسرائيل والحاجة إلى إجبارها على إعادة الحقوق المسلوقة إلى أصحابها، ومع ذلك فإن "عدم الانتباه" هذا لا يعفي من القول بضرورة تلبية الحاجات البديهة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. والتي تندرج في إطار ما اتفق على تسميته بالحقوق المدنية، وتراوح بين وضع حد للتمييز الممارس في حقهم، وتحسين شروط العيش في أماكن التجمع (المخيمات) وتسهيل حصولهم على العمل والتعليم ووثائق الإقامة مع التأكيد على مبدأ احترامهم لسيادة لبنان الكاملة حتى عودتهم بحسب قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام.

لقد تحقق تقدم ملموس بعد الحروب المتناسلة على أرض لبنان، والتي كان الإخوة الفلسطينيون شركاء فيها، فتحولوا أحياناً كثيرة من مظلوم إلى ظالم. ومن لاجئ إلى مهجر... وسُجل هذا التقدم تحديداً بعد الانسحاب السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥، عندما قامت الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة باعتماد سياسة جديدة تجاه اللاجئين، فأتاحت إمكانية حصولهم على العمل في مجموعة أوسع من الوظائف، وسهلت عملية تحسين أوضاع المخيمات وسعت إلى حل قضية فاقد الأوراق الثبوتية، ورغم افتعال وهمي لمعركة لبنانية - فلسطينية في مخيم نهر البارد، تجاوزت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني التي يرأسها السفير خليل مكاوي هذا الافتعال بحكمة وجرأة. بدأت المرحلة الجديدة من التعاون اللبناني - الفلسطيني على هذا المستوى "الإنساني" منذ أواخر عام ٢٠٠٤ بعد زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) إلى بيروت، وتكرست العام ٢٠٠٥ مع تشكيل مجلس الوزراء بمبادرة من دولة الرئيس فؤاد السنيورة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني برئاسة السفير مكاوي. تمكنت اللجنة خلال أشهر من العمل الجاد من إرساء أسلوب جديد في العلاقة الرسمية اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سقفاها العلاقة بين دولة لبنان ودولة فلسطين المرتجاة. ومضمونها التركيز على وحدة القرار الفلسطيني في لبنان في تعامله مع الشرعية اللبنانية، الأمر الذي نجحت اللجنة في تحقيقه في منعطفات حاسمة، حيث جمعت مختلف الأطراف الفلسطينية تحت سقف السراي الحكومي، ولم

يمر ذلك من دون أثمان، فقد اغتيل أحد أبرز صانعي هذه المرحلة من الفلسطينيين، كمال مدحت، ربما رداً على النجاح الذي حققتة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في فترة زمنية قصيرة.

يعيدنا ذلك إلى الأصل، إلى الجوهر السياسي ومسألة تحقيق حق العودة، فعلى أهمية تحسين الأداء الرسمي اللبناني تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى أهمية خروج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من منطق الميليشيات المخيمانية المتنازعة، فإن قيمة الحوار اللبناني - الفلسطيني وأي عمل يسهم في بلورة شعار الجائنين في رفض التوطين والتمسك بالعودة، هي في ارتقائه إلى مستوى بلورة مشروع فلسطيني في الأساس، يدعمه الموقف اللبناني والعربي رسمياً، وهو ما يحتاج إلى وقف للصراعات الداخلية على أرض الوطن، بين "فتح" و "حماس"، والذهاب إلى قيادة وطنية فلسطينية موحدة ذات مشروع واضح للمقاومة والتفاوض تحظى بدعم عربي ودولي أكيد، وليس بتدخلات تحاول تقويض المشروع الفلسطيني لصالح حسابات أخرى.

وتزداد مهمة الوصول إلى هذا المشروع الفلسطيني إلحاحاً، لبنانياً وعربياً، ليس فقط لملافاة ما يُعد دولياً وأميركياً من خطط للتسوية، بل لمنع ما تضرره إسرائيل من مشاريع تهجير ولجوء جديدة. فقد كشفت تصريحات ومواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتانياهو، المدى الذي يمكن أن يذهب إليه قادة إسرائيل في رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة وفرض دولة يهودية صافية على أرض فلسطين. وتلاقى هذه المواقف المتطرفة دعماً متزايداً في أوساط الإسرائيليين.

وجاء في تقرير حديث لـ "المعهد الإسرائيلي للديموقراطية" (نُشر في مطلع آب ٢٠٠٩) أن معطيات ارتفاع الموقف العنصري تجاه العرب تزداد مقارنة بالسنوات السابقة. ويشير ملخص للتقرير أعدّه عضو الكنيست ابراهيم عبدالله من القائمة العربية الموحدة للتغيير إلى أن "٥٣ في المئة من اليهود يدعمون تشجيع العرب في الداخل على الهجرة، في حين تصل النسبة إلى ٧٧ في المئة وسط المهاجرين الجدد...". كما أن "٥٤ في المئة من المستوطنين يوافقون على أن المواطنين المخلصين للدولة فقط يستحقون حقوق المواطن (...). كما أن ٣٨ في المئة من اليهود يعتقدون أنه يجب أن يكون لليهود حقوق أكثر من حقوق غير

اليهود (...). و٤٨ في المئة من المستطلعين قالوا انهم ليسوا على استعداد لإخلاء مستوطنات في إسرائيل، في إطار الاتفاق الدائم، في حين يوافق فقط ٣٧ في المئة على إخلاء مستوطنات منعزلة فقط ١٥ في المئة يوافقون على إزالة كافة المستوطنات، وفي المقابل فإن مواقف المهاجرين الجدد أكثر تطرفاً، حيث أن ٦٤ في المئة لا يوافقون على إخلاء مستوطنات في إطار الحل الدائم، فقط ٣٠ في المئة يوافقون على إخلاء مستوطنات منعزلة ٦ في المئة فقط يوافقون على إخلاء كافة المستوطنات.

خطورة هذه الخلاصات، انما تواكب حضور قيادة يمينية إسرائيلية متطرفة على رأس السلطة في إسرائيل، لا تنفك توجه

التهديدات بشن حروب ضد لبنان ودول أخرى في المنطقة وتمارس أقصى القهر والترحيل في حق المواطنين الفلسطينيين، كما تواكب انقساماً فلسطينياً حاداً على المستوى الشعبي والقيادي، وبديهي أن مدخل المعالجة لن يكون إلا في نجاح الفلسطينيين في استعادة وحدتهم الوطنية على أساس برنامج نضالي وطني يبدأ أقله بمنع حصول موجات لجوء جديدة... ويعفي البلدان الأخرى من نقاشات حول تحسين أوضاع اللاجئين مع أهمية أن يستعد لبنان لأي مفاوضات شاملة قد تطرح قضية اللاجئين فيها.

* كاتب سياسي

